A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/455/Add.1
4 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN/SPANISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ١٤٠ من جدول الاعمال

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

تقرير الامين العام

إضافة

الصفحة

ثانيا - الآراء والتعليقات المقدمة من الحكومات ٢
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ٢
كولومبيا ٣

ثانيا - الآراء والتعليقات المقدمة من الحكومات

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - ورد بالفعل بيان بالنهج الذي تتبعه جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في تناولها لهذا الموضوع بشكل تفصيلي في الردود التي بعثت بها الجمهورية على رسائل الامين العام (A/40/446/Add.1 ، A/41/536 ، A/42/483/Add.1 ، A/43/529/Add.1) . وترد في هذه الوثيقة المعلومات الاضافية التالية .

٢ - ترى جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن من البديهي أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يقوم على أساس تفوق القانون الدولي . ويجب أن يستند الشكل المحدد الذي يتخذه هذا النظام الجديد على المبادئ والمعايير الراسخة والمقبولة التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية .

٣ - وترى جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن واحدة من أهم الوسائل لإحراز التقدم في اتجاه إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد تكون بإعمال العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . وفي هذا الصدد ، وحسبما تعتقده الجمهورية ، فإن إعادة تجهيز الصناعة العسكرية ، وهو الموضوع الذي أصبح من الموضوعات ذات الاولوية ، نتيجة للتحركات العملية التي قام بها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وعدد من البلدان الاشتراكية الاخرى لتنفيذ فكرة الكفاية المعقولة ، تحتاج الى دراسة مكثفة .

٤ - ومن بين الموضوعات الهامة الاخرى في النظام الاقتصادي الدولي الجديد موضوع تسوية المديونية الخارجية للبلدان النامية ، وإيجاد حل لأزمة الديون على أساس سيادة القانون الدولي .

٥ - ويوفر ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والإعلان وبرنامج العمل المتعلقان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والمعتمدان في وقت لاحق للاحكام ذات الصلة ، الاساس القانوني لتفاهم موحد لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٦ - ويشكل التدوين والتطوير التدريجي للمبادئ والقواعد الاساسية للقانون الدولي ذات الصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد جزءا لا يتجزأ من الجهد المبذول لضمان الامن الاقتصادي الدولي ، الضروري لتحسين العلاقات الاقتصادي الدولية .

٧ - وترى جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي أن يجري العمل في مجال التدوين والتطوير التدريجي للمبادئ والقواعد الاساسية للقانون الدولي ذات الصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد في الإطار التنظيمي للجنة السادسة التابعة للجمعية العامة ، وهي الافضل استعدادا وتجهيزا لتناول هذه المسألة .

كولومبيا

[الاصل : بالاسبانية]
[١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - إن كولومبيا ، بوصفها بلدا ناميا أيد التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي ، ترى أنه يجب أن تمتد هذه الممارسة الى المجال الاقتصادي ولا سيما في هذا الوقت الذي أدت فيه العلاقات التقليدية الى حدوث أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة ، وبصفة خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وبطبيعة الحال ، يجب تناول هذه المسألة من وجهة نظر عالمية والتعامل معها في ضوء الموقف الراهن ، وتوقعات البلدان النامية ، وكذلك مميزات كل منطقة . ولدى وضع هذه المبادئ ، يجب ذكر البلدان النامية ومنحها المعاملة التفضيلية ، إذا أريد لتلك المبادئ أن تصلح إطارا لضمان توفر فرص الانتعاش والرفاه في اقتصادات بلدان العالم الثالث ولدى شعوبها . وينبغي أيضا تعزيز احترام مبادئ تقرير المصير ورفض استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بأي مظهر من مظاهرها أو أي بعد من أبعادها ، مما قد يحد من الاستقلال السياسي أو يعوق الدول عن ممارسة حقها السيادي على مواردها الطبيعية ، سواء بالنسبة لاستكشافها أو استغلالها أو استعمالها أو تسويقها .

٢ - ونرى أن مبدأ تراث الإنسانية المشترك أكثر من كونه مجرد إعلان ، يجب أن يكون وسيلة عملية تمتد فوائدها الى المجتمع الدولي بأسره ، مع التركيز على البلدان النامية بصفة خاصة . ومن هذه الزاوية ، يمكن استحداث فلسفة حقيقية لتراث الإنسانية المشترك (على سبيل المثال ، قاع البحار وأرضية المحيطات خارج حدود الولاية الوطنية) ، ويمكن لهذه الفلسفة أن تصبح ، دون منازع ، الوسيلة لتيسير نقل التكنولوجيا والتدريب ، وجعل تطبيق مبادئ التعاون الدولي حقيقة واقعة .

وإن استخدام هذا المبدأ لصالح الذين يمتلكون التكنولوجيا وغيرها من عوامل الانتاج والتسويق وحدهم دون غيرهم يؤدي الى توسيع الفجوة القائمة ، ولا يجلب الخطر لشعوب البلدان المتقدمة النمو ، ونظم الحكم الديمقراطية فيها ، بما يترتب على ذلك من نتائج مثيرة فحسب ، بل يفرقنا جميعا في عملية لا ردّة فيها وذات عواقب وخيمة .

٣ - وفي هذه اللحظة ، ليست المساواة الشكلية في شروط التفاوض حول أية عملية اقتصادية غير كافية فحسب ، بل إنها تحد من توقعات التنمية أيضا . لذلك يجب بالضرورة أن يكون إدخال أشكال جديدة من التعويضات ومن التسهيلات التي تؤدي الى إعادة صياغة الشروط نفسها ، والنتائج التي تؤدي اليها مصحوبا بالانصاف . وينبغي ألا يفهم هذا الاقتراح على أنه قبول لفوائد قد تضر بالأطراف الأخرى ، أو أنه يعكس مصالح طرف واحد ، بل ينبغي أن يفهم على أنه تسليم بالواقع الذي يجب أن يشكل أساسا للأعمال المقبلة ، التي تهدف الى تجميع مجموعة من المبادئ أو القواعد المتعلقة بنظام اقتصادي دولي جديد .

٤ - وأخيرا ، نرى أنه يمكن استعراض هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة في إطار فريق عامل يكون للبلدان المعنية الحق في الاشتراك في عضويته ، وتكون نتائج أعماله ومتابعتها وما يوجهها من مبادئ توجيهية داخلة في إطار أنشطة اللجنة السادسة للجمعية العامة . كذلك يمكن أن يشترك ، في ذلك الفريق ، ممثلون عن المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي .

- - - - -